

## سريلانكا ترفع أسعار الوقود مجدداً



ارتفعت أسعار الوقود مجدداً في سريلانكا، الأحد، مما يفاقم معاناة السكان، بالتزامن مع وصول وفد أمريكي لمناقشة سبل الحد من الأزمة الاقتصادية.

وأعلنت شركة «سيلان بتروليوم» الحكومية زيادة أسعار الديزل المستخدم في وسائل النقل العام بنسبة 15% ليبليغ 460 روبية (1.21 يورو) للتر، والبنزين بنسبة 22% إلى 550 روبية (1.44 يورو).

وتأتي هذه الزيادة غداة إعلان وزير الطاقة كانشانا ويجيسكيرا، تعذر وصول شحنات عدة كانت متوقعة وإرجاءها إلى أجل غير مسمى.

وأوضح كانشانا ويجيسكيرا أن شحنات النفط التي كان من المقرر أن تصل الأسبوع الماضي لم تظهر، في حين أن الشحنات المقررة الأسبوع المقبل لن تصل لأسباب مصرفية.

وتؤكد مصادر رسمية أن الكميات المتبقية في البلاد يمكن أن تغطي الاحتياجات لمدة يومين، لكن السلطات تحتفظ بها للخدمات الأساسية. وتواجه سريلانكا أسوأ أزمة اقتصادية منذ حصولها على الاستقلال عام 1948، ولم تتمكن من تمويل استيراد المواد الأساسية مثل الأغذية والأدوية والوقود منذ أواخر العام الماضي.

ووصل وفد من وزارتي الخزانة الأمريكية والخارجية إلى البلاد للنظر في أكثر السبل فاعلية كي تساعد الولايات المتحدة

السريلانكيين المحتاجين، وفق ما أوضحت السفارة الأمريكية في كولومبو. وأشارت السفارة إلى أنها خصصت تمويلاً جديداً خلال الأسبوعين الماضيين بقيمة 158.75 مليون دولار لمساعدة السريلانكيين.

ودعت الأمم المتحدة بالفعل، إلى تقديم مساعدات طارئة بقيمة 47 مليون دولار للفئات الأكثر ضعفاً من بين السكان البالغ عددهم 22 مليون نسمة.

ويحتاج نحو 1.7 مليون شخص إلى «مساعدة حيوية»، وفقاً للأمم المتحدة، وقلص أربعة من كل خمسة أشخاص استهلاكهم الغذائي بسبب النقص الحاد وارتفاع الأسعار.

وفي الأسبوع الماضي، دفعت أزمة الوقود الحكومة إلى إغلاق المؤسسات الحكومية والمدارس لمدة أسبوعين لتقليص التنقل.

وأبلغت عدة مستشفيات عن تغيب عدد كبير من موظفيها بسبب نقص الوقود.

والأربعاء، نبّه رئيس الوزراء رانيل وكريميسينغه إلى أن الدولة الواقعة في جنوب آسيا ستظل تواجه صعوبات لبضعة أشهر أخرى.

وقال وكريميسينغه، إن «اقتصادنا واجه انهياراً كاملاً»، مضيفاً: «نحن نواجه الآن وضعاً أكثر خطورة بكثير يتجاوز مجرد نقص الوقود والغاز والكهرباء والغذاء».

وأعلنت الحكومة عجزها عن سداد ديون البلاد الخارجية البالغة 51 مليار دولار، وهي تتفاوض مع صندوق النقد الدولي بشأن خطة إنقاذ محتملة. (أ ف ب)